وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 28 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع إغلاق الولايات المتحدة لصفقة الديون واضطراب الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في إغلاق يوم الجمعة مع اقتراب المسؤولين الأمريكيين على ما يبدو من إبرام اتفاق لسقف الديون، وفي الوقت الذي تزن فيه السوق رسائل متضاربة بشأن الإمدادات من روسيا والسعودية قبل الاجتماع القادم لأوبك +.

وأغلق خام برنت 69 سنتًا، أو 0.9 ٪، مرتفعًا عند 76.95 دولارًا للبرميل. وأغلق غرب تكساس الوسيط الأمريكي مرتفعاً 84 سنتاً أو 1.2 ٪ عند 72.67 دولاراً للبرميل.

وعلى أساس أسبوعي، سجل كلا الخامين القياسيين للأسبوع الثاني من المكاسب مع صعود برنت 1.7 ٪، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 1.6 ٪.

ومع ذلك، ظلت الأسواق حذرة حيث قد تطول محادثات الديون وهناك مخاوف جديدة بشأن رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة الشهر المقبل من شأنه أن يحد من الطلب بعد بيانات إنفاق المستهلكين الأمريكية القوية وقراءات التضخم.

وقال مسؤول في إدارة بايدن: في حين أنه من المحتمل أن يتوصل المفاوضون إلى اتفاق يوم الجمعة لرفع سقف ديون الحكومة الأمريكية البالغ 31.4 تريليون دولار، يمكن أن تمتد المحادثات بسهولة إلى عطلة نهاية الأسبوع.

واستقرت المعايير القياسية على انخفاض بأكثر من دولارين للبرميل يوم الخميس بعد أن قلل نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك من احتمال إجراء مزيد من تخفيضات إنتاج أوبك + في اجتماعها في فيينا

فـي الرابـع مـن يونيو. وقالت مصادر: إن روسـيا تميـل نحو ترك أحجام إنتاج النفط دون تغيير لأن موسـكو راضية عن الأسـعار والإنتاج الحاليين.

وقال جون كيلدوف الشريك في أجين كابيتال: «أعتقد أننا جميعاً على أهبة الاستعداد هنا قبل اجتماع أوبك الأسبوع المقبل». وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية يوم الجمعة: إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأمريكي وخياراتهم في الأسبوع المنتهي في 23 مايو.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يظل الطلب الأمريكي على البنزين قوياً مع توقع أن تكون عطلة نهاية الأسبوع في يوم الذكرى 27-29 مايو هي ثالث أكثر الرحلات ازدحامًا لسفر السيارات منذ عام 2000.

وعلـى جانـب العـرض، انخفض عدد منصـات النفط الأمريكية بمقدار خمسـة إلى 570 هذا الأسـبوع، وفقًا لتقرير صادر عن شـركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في مايو. وانخفض العدد بمقدار 21 منصة، وهو أكبر انخفاض شـهري منذ يونيو 2020.

ومع ذلك، أدى تباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم الثابت في أوروبا إلى الحد من مكاسب الأسعار، حيث قال رئيس البنك المركزي الهولندي كلاس نوت: إن البنك المركزي الأوروبي يحتاج إلى رفع سعر الفائدة مرتين على الأقل بمقدار 25 نقطة أساس.

وعلى أسـاس شـهري، انخفض عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة بمقدار 44 هذا الشـهر، وهو أكبر انخفاض في ثلاث سـنوات، بعد أن أوقفت شـركات الطاقة هذا الأسـبوع الحفارات للأسبوع الرابع على التوالي، حسبما أفادت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي تم متابعته عن كثب يوم الجمعة.

وانخفـض عـدد منصـات النفـط والغـاز، وهو مؤشـر مبكر للإنتاج المسـتقبلي، بمقدار تسـعة إلـى 711 في الأسبوع المنتهي في 26 مايو، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2022، وقالت بيكر هيوز: إن هذا يضع إجمالي عـدد الحفـارات بنسـبة 16، أو 2 ٪، أقل من هذا الوقـت من العام الماضي.

وتراجعت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 10 ٪ حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت بنحو 7 ٪ في عام 2022. وفي غضون ذلك، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 50 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 ٪ العام الماضي.

وأدى الانخفاض الهائل في أسعار الغاز بالفعل إلى قيام بعض شركات التنقيب والإنتاج بالإعلان عن خطط لخفض الإنتاج عن طريق قطع بعض الحفارات - خاصة في هاينزفيل في أركنساس ولويزيانا وتكساس.

وقال محللون في بنك جولدمان ساكس في مذكرة هذا الأسبوع: «وجهة نظرنا هي أن أسعار الغاز الحالية تحفز منتجي هاينزفيل على وقف النمو في نهاية المطاف، لذلك نرى المزيد من الانخفاضات من العدد الحالي مرجحًا». وكانت معظم تخفيضات منصات الحفر هذا الأسبوع في هاينزفيل حيث انخفض العدد الإجمالي بمقدار ثلاثة إلى 54، وهو أدنى مستوى منذ فبراير 2022.

وقال المحللون في شركة ريتربوش الاستشارية للطاقة في مذكرة هذا الأسبوع: إنه من المحتمل أن يكون هناك «عدة أسابيع من التأخير قبل أن يترجم انخفاض عدد الحفارات إلى خفض ملموس في الإنتاج».

وانخفضت مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية بمقدار 12.5 مليون برميل يوميًا، وهو أكبر انخفاض أسبوعي منذ نوفمبر، في حين أشارت أي ان جي إلى أن «متوسط 4 أسابيع للطلب الضمني على البنزين لا يزال أعلى بقليل من 9 ملايين برميل في اليوم، وهو أعلى مستوى شوهد بعد كوفيد في هذا الوقت من العام».

وقامت إدارة أمن النقل الأمريكية بفحص ما يزيد قليلاً على 2.6 مليون مسافر يوم الخميس، وهو أعلى رقم منذ وباء كوفيد 19، حيث قدرت إدارة الطيران الفيدرالية أن أكثر من 51000 رحلة تمت يوم الخميس، وهو أعلى رقم خلال فترة السفر المزدحمة بيوم الذكرى.

ومما يزيد التفاؤل تقرير يشير إلى أن الجمهوريين في الكونجرس والبيت الأبيض قريبون جدًا من الاتفاق على صفقة لرفع سقف الديون الأمريكية قبل الموعد النهائي في الأول من يونيو، وتجنب تعثر كارثي من

شأنه أن يلحق الضرر بشدة بالنشاط الاقتصادي العالمي، وبالتالي الطلب على الخام.

ومع ذلك، فإن المكاسب محدودة وسط حالة عدم اليقين بشأن ما ستقرره مجموعة من كبار المنتجين فيما يتعلق بالإنتاج المستقبلي في اجتماعهم المقبل في 4 يونيو. وفي أبريل، فاجأت أوبك + السوق بالإعلان عن خفض 1.7 مليون برميل يوميًا، علاوة على تعهد سابق بالتخلي عن مليوني برميل يوميًا.

قفزت أسعار النفط بشكل حاد بعد هذا الإعلان، لكن أسعار النفط الخام ارتفعت لمدة أسبوعين فقط، قبل أن تنخفض على مدار أربعة أسابيع، مما يمحو حوالي 15 ٪. فيما تأثر التفاؤل بأن المجموعة ستسعى إلى زيادة أخرى في الأسعار من خلال خفض الإنتاج مرة أخرى يوم الخميس بعد أن قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك: إنه لا يتوقع أن تقدم المجموعة أي خطوات جديدة الشهر المقبل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مقياس التضخم الاستهلاكي المفضل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي قد تسارع بشكل غير متوقع في أبريل، حسبما أظهرت البيانات يوم الجمعة، مما يزيد من احتمالية أن يبقي البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي في المستقبل.

وأظهر مسح أن إنتاج النفط الخام في أوبك انخفض الشهر الماضي إلى مستوى لم يشهده منذ نحو عام. وقال المسح: إن إنتاج أوبك من النفط الخام انخفض 310 آلاف برميل يومياً في أبريل إلى 28.8 مليون برميل يومياً فقط. وكانت المجموعة قالت في نهاية مارس: إنها ستخفض الإنتاج بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً أخرى ابتداء من مايو، لكن معظم الانخفاض الطفيف في أبريل جاء في شكل تخفيضات غير مقصودة للإنتاج، مع انخفاض إنتاج العراق للشهر بنحو 80 ٪ من إجمالي تقلص إنتاج المجموعة.

شهد العراق تراجع إنتاجه من النفط الخام 250 ألف برميل يومياً إلى 4.13 ملايين برميل يومياً بسبب إغلاق خط أنابيب يمتد من إقليم كردستان العراق شبه المستقل إلى تركيا. وخط الأنابيب هذا مسؤول عن نقل حوالي نصف مليون برميل يوميًا من إنتاج العراق الذي ظل عند أدنى مستوى له منذ أواخر عام 2021.

وشهدت نيجيريا زيادة إنتاجها بنسبة 3.5 ٪ في فبراير قبل أن ينخفض بنسبة 2 ٪ في مارس إلى 1.517

مليـون برميـل يوميًا. وفي أبريل، أظهر اسـتطلاع انخفاضًا قدره 120 ألف برميـل يوميًا إلى 1.32 مليون برميل يوميًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إضراب عمال شـركة إكسـون موبيل في البلاد.

وكانت لجنة تنظيم قطاع البترول في نيجيريا واثقة من أن إنتاجها سيستمر في الزيادة، وتتطلع إلى إنتاج عام كامل يبلغ 1.69 مليون برميل يوميًا كجزء من خطتها طويلة الأجل لزيادة الإنتاج وزيادة احتياطياتها المؤكدة من النفط إلى 50 مليار برميل. وكان الإنتاج المسـتهدف لنيجيريا لشـهر مارس 1.8 مليون برميل يومياً. ويشكل أعضاء أوبك+ السعودية والإمارات والكويت والعراق والجزائر وعمان والغابون وكازاخستان، الـدول التـي وافقـت علـى خفض المزيد من الإنتاج بداية هذا الشـهر. ومن المقرر أن تجتمـع أوبك + في 4 يونيو، حيث ستناقش مستويات الإنتاج في يوليو 2023 وما بعده.

المملكة تجنب سوق الطاقة العالمي أشد الأزمات بأقوى القرارات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

صدمة تلو الأخرى ضربت أسواق الطاقة العالمية، ما بين ركود عام 2015، وتداعيات كورونا، والحرب الأوكرانية، إذ تقلبت أسعار الطاقة بين حافتي الانهيار والارتفاع، لكن المملكة العربية السعودية بطاقتها وخبراتها الإنتاجية رسمت الهوية النفطية الجديدة للعالم، من خلال تحالف أوبك بلس الذي تأسس في نوفمبر عام 2016، ويضم 23 دولة مصدرة للنفط، بينها 13 عضواً في منظمة أوبك، تنتج نحو 47 مليون برميل يومياً، في وقت تمنع تخفيضات انتاج أوبك بلس تخمة المعروض النفطي.

هذا ما تابعه العالم، حسبما بث مركز «الرياض» للدراسات السياسية والاستراتيجية، في إنتاج فضائي، وكشف المركز، في سرد للملحمة السعودية في إنقاذ اقتصاد العالم من الهاوية في مراحل حرجة تتكرر دوماً، وفكر الطاقة السعودي المحترف، دوماً، لها بالمرصاد. ففي أزمة 2015 اتفق تحالف أوبك بلس على تخفيض 1,2 مليون برميل يومياً، والنتيجة دفعت أسعار النفط من 27 دولاراً للبرميل إلى 55 دولاراً للبرميل.

أما تداعيات كورونا من 2020 حتى أبريل 2022، كان التخفيض 10 ملايين برميل يومياً، ثم 8 ملايين برميل يومياً، ثم 5 ملايين برميل يومياً، والنتيجة سعر عادل للبرميل ما بين 70 إلى 80 دولاراً للبرميل. أما تداعيات الحرب الأوكرانية، ففي أبريل 2023، اتفق التحالف على تخفيض 1,6 مليون برميل يومياً، والنتيجة دفعت أسعار النفط نحو 80 دولاراً للبرميل. تلك الواقعية السعودية مع النفط رسمت استقرار العالم من بوابة الطاقة، فمع كل تخفيض في الإنتاج تتفادى الأسواق مخاطر الركود أو التضخم، ليتواصل النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، ونظراً للمستوى المرتفع المستمر من عدم اليقين فيما يتعلق بتوقيت ومدى الانتعاش الاقتصادي

العالمي الكامل إلى مستويات ما قبل الجائحة في جميع القطاعات، تواصل الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) المشاركة في اتفاقية تحالف أوبك+ مراقبة تطورات السوق بعناية والتصدي للتحديات في من أجل ضمان استقرار السوق المستدام لصالح الاقتصاد العالمي.

بشكل عام تحرص المملكة العربية السعودية في مثل تلك الظروف المشحونة، على الضرورة القصوى من الأهمية لأمن إمداد الطاقة للعالم، واختار العالم المملكة العربية السعودية لتقود سوق الطاقة العالمي لوضع شتى الحلول العاجلة لضبط إمدادات نفط العالم والتصدي لأزمات الطاقة.

وتأسس تحالف أوبك + بمشاركة 23 دولة، منتجة، إضافة لكبرى دول العالم المؤيدة والداعمة للحلف ومنها الولايات المتحدة في فترة الرئاسة السابقة واليابان وكوريا والهند من بين دول أخرى من خارج التحالف قدمت دعمها بخفض إنتاجي طوعي.

وبعد التأييد القوي من قادة العالم أجمع، لكي تتخذ المملكة دورها الريادي لانتشال اقتصاد العالم من هاوية جائحة كورونا، نجحت السعودية بإعادة التوازن لإمدادات النفط وهدوء الأسواق وتحسين اقتصاديات العالم وعوائده لكل البلدان المنتجة والمستهلكة. وكانت القرارات القوية لتحالف أوبك+ بعد اتفاق عدد من دول التحالف تنفيذ تخفيضات إنتاجية نفطية طوعية بلغ إجماليها 1.66 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو حتى نهاية 2023، بهدف دعم استقرار أسواق النفط، ويُضاف هذا الخفض الطوعي إلى تخفيض الإنتاج القائم من جانب التحالف بمقدار مليوني برميل يوميًا في المدّة من نوفمبر 2022 حتى نهاية ديسمبر 2023.

وفي إجراء احترازي لدعم استقرار السوق، أعلنت السعودية في 2 أبريل 2023، خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، لتصل حصتها في إنتاج النفط لدول أوبك+ إلى 10.478 ملايين برميل يوميًا. كما أعلنت روسيا استمرار الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، لتهبط حصتها إلى 9.978 ملايين برميل يوميًا. وفضلًا عن ذلك، أقرّ العراق خفضًا قدره 211 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل

يوميًا. وأعلنت الجزائر وسلطنة عمان والغابون -أيضًا- خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار 48 و40 و8 آلاف برميل يوميًا على التوالي.

وساهم تحالف أوبك بلس في تبصير العالم بسرعة تنفيذ مشاريع النفط والغاز في المنبع والمصب وأن أمن الطاقة يتطلب أن يواصل العالم متابعة جميع خيارات الطاقة بما في ذلك الموارد الهيدروكربونية التي غذت الاقتصاد العالمي والاقتصادات النامية لعدة قرون. ولكنْ هناك تحدٍ في قلب هذه الاستراتيجية يتمثل في كيفية زيادة إمدادات الوقود الهيدروكربوني مع السعي في الوقت نفسه إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وتؤكد المملكة أن التكنولوجيا هي مفتاح حل هذا التحدي وأن الاستدامة هي نتيجة طبيعية لإطار اقتصاد الكربون الدائري الذي أيضاً أوعز العالم للمملكة من قبل قادة مجموعة العشرين أن تقود ملفه، وتؤكد المملكة تطبيق نظم تقنيات مبتكرة في تقنية استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه وستضطلع بدور رئيس في الجهود العالمية الرامية إلى تقليل الانبعاثات، مع ضمان استمرار تقدم العالم وازدهاره.

إلى ذلك، ارتفعت سلة أوبك المرجعية بمقدار 5.68 دولارات، أو 7.2 ٪، شهريًا إلى 84.13 دولارًا للبرميل، في أبريل، وارتفع عقد نفط خام برنت في بورصة لندن للشهر الأمامي بمقدار 4.16 دولارات، أو 5.3 ٪، على أساس شهري إلى 83.37 دولارًا للبرميل، وزاد عقد الشهر الآجل لنفط خام غرب تكساس الوسيط، الأمريكي في بورصة نيويورك، بمقدار 6.07 دولارات، أو 8.3 ٪، شهريًا إلى 79.44 دولارًا للبرميل، بحسب تقرير منظمة أوبك الشهري عن سوق النفط الصادر في مايو.

وارتفع عقد الشهر الآجل لبورصة دبي للطاقة في عمان بمقدار 5.13 دولارات أو6.5 ٪ على أساس شهري ليستقر عند 83.47 دولاراً للبرميل. وتقلص فروق الخامين برنت والأمريكي للشهر الأول بمقدار 1.91 دولاراً شهريًا إلى 3.93 دولارات للبرميل. وتعززت منحنيات العقود الآجلة لكل من برنت والأمريكي وعمان خلال الشهر. ورفعت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون مراكز صعودية في برنت ونايمكس في أبريل.

يشار إلى أن مركز «الرياض» للدراسات السياسية والاستراتيجية، هو يتبع لمؤسسة اليمامة الصحفية ويعمل في إطار وطني وإقليمي ودولي، ويستند في تحقيق أهدافه إلى إبداع النخبة الفكرية ليكون مرجعاً اساساً ورافداً لصناع القرار.

ديناميكيات الإمدادات النفطية بؤرة اهتمام الأسواق .. «أويل برايس»: ترقب لاجتماع «أوبك +»

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي إن أسواق النفط في حالة تأهب حيث يلوح في الأفق اجتماع «أوبك +» المقبل و«التاريخ» الذي قد تتخلف فيه حكومة الولايات المتحدة عن سداد ديونها.

وأوضح التقرير الذي نشر أمس، أن روسيا قامت بتهدئة مخاوف السوق بشأن توقعات قرار «أوبك +» المقبل، حيث خفف ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي التوتر بشأن توقعات خفض الإنتاج في اجتماع «أوبك +» في 4 حزيران (يونيو) المقبل قائلا إن الاجتماع قد لا يفعل ذلك بل يقر خطوات جديدة. وأشارت «أويل برايس» إلى إعلان روسيا أيضا عن خفضها البالغ 500 ألف برميل يوميا مبدئيا لشهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) وسيمتد الآن حتى نهاية هذا العام موضحا أن روسيا تفضل أن يترك شركاؤها في مجموعة «أوبك +» إنتاج النفط دون تغيير عندما يجتمعون الأسبوع المقبل.

وحققت أسعار النفط الخام ثاني مكاسب أسبوعية على التوالي، حيث ربح خام برنت 1.7 في المائة والخام الأمريكي 1.6 في المائة وسط التفاؤل بقرب تسوية أزمة سقف الديون الأمريكية إلى جانب توقع خفض جديد للإنتاج من جانب تحالف «أوبك +».

من جانبه، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار الخام ارتفعت للأسبوع الثاني على التوالي حيث راقب المستثمرون التقدم المحرز في محادثات سقف الديون لتجنب التخلف عن السداد في الولايات المتحدة. وأوضح أن المفاوضين الجمهوريين والبيت الأبيض يقتربون من اتفاق لرفع حد الدين ومع ذلك فإن التفاصيل المتفق عليها مؤقتة والاتفاق النهائي ليس في متناول اليد، مشيرا إلى أن ديناميكيات الإمدادات لا تزال في بؤرة الاهتمام حيث تظهر مؤشرات متضاربة بشأن احتمال إجراء مزيد من التخفيضات من المنتجين.

وأوضح أن المفاوضين الجمهوريين والبيت الأبيض يقتربون من اتفاق لرفع حد الدين ومع ذلك فإن التفاصيل المتفق عليها مؤقتة والاتفاق النهائي ليس في متناول اليد، مشيرا إلى أن ديناميكيات الإمدادات لا تزال في بؤرة الاهتمام حيث تظهر مؤشرات متضاربة بشأن احتمال إجراء مزيد من التخفيضات من المنتجين.

وأبرز التقرير أن النفط الخام لا يزال منخفضا بنسبة 10 في المائة تقريبا هذا العام وسط الانتعاش الاقتصادي الباهت في الصين - أكبر مستورد له – وبسبب حملة التضييق النقدي القوية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يكون هناك مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة الأمريكية حيث يقوم التجار بتسعير زيادة أخرى بمقدار ربع نقطة خلال الاجتماعين المقبلين.

وعد أن هناك القليل من المؤشرات على خفض إنتاج النفط الروسي بشكل مؤثر. ونبه إلى أن شحنات النفط الخام الروسي خارج الحدود آخذة في الارتفاع ولا تنخفض حتى في الوقت الذي يفترض أن تقترب من ثلاثة أشهر بعد خفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا وذلك ردا على العقوبات وسقوف الأسعار التي فرضتها مجموعة الدول السبع.

وأفاد بأنه في المقابل نجد أن التدفقات الخارجية للمنتجات المكررة آخذة في الانخفاض لكنها دائما ما تتراجع في الفترة الحالية وفي الواقع قد انخفضت بنسبة أقل قليلا مما كانت عليه عادة بين الربعين الأول والثاني من كل عام.

ووصف التقرير أداء الدولار الأمريكي في الأسبوع الماضي بأنه كان في حالة اضطراب وكان من الغريب إلى حد ما أن النفط الخام قد تمكن من الارتفاع في مواجهة ذلك، مشيرا إلى تفكير أسواق العملات في الآثار المترتبة على صفقة سقف الديون الأمريكية التي يتم إبرامها وعوائد سندات الخزانة المتزايدة باستمرار.

ولفت إلى أنه بالنظر إلى المستقبل قد يكافح النفط الخام حتى يجد آفاق النمو العالمي أساسا أكثر ثباتا مع تحول بعض البيانات الاقتصادية الجيدة الصادرة من الولايات المتحدة إلى الاتجاه الصحيح لكن الصين لا تزال تكافح من أجل اكتساب قوة دفع للنمو منذ إزالة قيود الوباء. ورصد التقرير أن حركة السعر في النفط الخام شهدت تقلبا لا يزال منخفضا نسبيا مشيرا إلى أنه من المحتمل أن تكون السوق مرتاحة مع

مستوى الأسعار الحالية.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط الجمعة مع اقتراب المسؤولين الأمريكيين فيما يبدو من التوصل إلى اتفاق بشأن سقف الدين الحكومي وبينما تقيم السوق الرسائل المتباينة حول الإمدادات من السعودية وروسيا قبيل الاجتماع التالي لتحالف «أوبك +» بشأن سياسة الإنتاج. وارتفع خام برنت 69 سنتا أو 0.9 في المائة إلى 76.95 دولار للبرميل عند التسوية كما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 84 سنتا أو 1.2 في المائة إلى 72.67 دولار للبرميل. وعلى أساس أسبوعي، سجل الخامان مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي بلغت 1.7 في المائة لبرنت و1.6 في المائة لخام غرب تكساس الوسيط. ولا تزال الأسواق حذرة مع احتمال امتداد محادثات رفع سقف الدين، وثارت مخاوف جديدة بشأن زيادة محتملة في أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الشهر المقبل من شأنها أن تقلل الطلب بعد قراءة قوية لإنفاق المستهلكين والتضخم في الولايات المتحدة.

وقال مسؤول في إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إنه على الرغم من إمكانية توصل المفاوضين إلى اتفاق يوم الجمعة إلى رفع سقف استدانة الحكومة الأمريكية البالغ 31.4 تريليون دولار فقد تمتد المحادثات خلال مطلع الأسبوع. وتحذر وزارة الخزانة الأمريكية من أنه إذا لم يتوصل الكونجرس إلى اتفاق فإن الأموال المتاحة لديها لتغطية جميع التزاماتها ستنفد بحلول الأول من حزيران (يونيو)، ما سيؤدي إلى تعثر اقتصادي كارثي. من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار تسعة هذا الأسبوع بعد انخفاضها بمقدار 11 الأسبوع الماضي و17 في الأسبوع الذي سبق ذلك.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 711 هذا الأسبوع – 16 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي وأن العدد الحالي هو 364 حفارا أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019، قبل الوباء.

ولفت التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات بمقدار خمسة هذا الأسبوع إلى 570 وقد انخفض عدد منصات الغاز بمقدار أربعة إلى 137 وبقيت حفارات متنوعة على حالها عند أربعة كما شهد عدد الحفارات في حوض بيرميان انتعاشا قدره 1 - 8 فقط فوق هذا الوقت من العام الماضي. كما ارتفع عدد الحفارات في إيجل

فورد بمقدار حفار واحد.

ونوه التقرير إلى ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في الأسبوع المنتهي في 19 أيار (مايـو) لتعـود إلـى 12.3 مليون برميـل يوميا - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسـبوعية – كما ارتفعت مسـتويات الإنتاج في الولايات المتحدة بمقدار 400 ألف برميل فقط مقارنة بالعام الماضي.

اتفاق أمريكي - ياباني على التعاون في قطاع أشباه الموصلات

الاقتصادية

اتفق ياسوتوشي نيشيمورا، وزير الصناعة الياباني ونظيرته الأمريكية جينا ريموندو على تعزيز التعاون بشأن تطوير الجيل القادم من أشباه الموصلات.

وأكد الوزيران في اجتماعهما في مدينة ديترويت الأمريكية الحاجة إلى دعم سلاسل الإمدادات العالمية من خلال مشاركة متعددة الأطراف مثل الإطار الاقتصادي الهندي والهادئ ومبادرة اقتصادية تقودها الولايات المتحدة كان قد تم إطلاقها العام الماضي تشمل 14 دولة في المنطقة، حسبما ذكرت أمس وكالة كيودو اليابانية للأنباء.

وعقد الوزيران لقاءهما على هامش الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في ديترويت، بحسب «الألمانية».

وقال بيان مشترك أصدره الوزير الياباني ونظيرته الأمريكية: إنهما سيشجعان مراكز الأبحاث الخاصة بأشباه الموصلات في الدولتين على العمل معا لإعداد خريطة طريق لتطوير التكنولوجيا والموارد البشرية المرتبطة بالرقائق الإلكترونية.

ونقلت وكالة كيودو اليابانية عن ناشيمورا قوله في مؤتمر صحافي: «نريد أن نسرع بدرجة كبيرة التعاون الياباني الأمريكي، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا المستقبلية».

وأضاف البيان أن مجالات التعاون تشمل أيضا الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتكنولوجيا الحيوية والكمية.

يأتي ذلك في وقت تمثل فيه القيود التي فرضتها بكين على شركة ميكرون الأمريكية لصناعة الرقائق خطوة كبيرة في ردها على الضغوط التي تمارسها واشنطن وقد تفتح الباب أمام مزيد من الإجراءات في المواجهة الجيوسياسية، بحسب محللين.

لكنهم حذروا من أن قدرة الرئيس شي جين بينج على رفع الرهانات ستكون محدودة، إذ إن أولويته هي إنعاش ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعدما أضعفته ثلاثة أعوام من سياسة مكافحة جائحة كوفيد.

حظرت الصين الأحد استخدام رقائق شركة ميكرون في مشاريع البنية التحتية الحيوية وبررت بكين ذلك بأنها تشكل «أخطارا أمنية كبيرة للشبكة» قد تؤثر في «الأمن القومي».

وأعربت واشنطن عن مخاوف جدية بشأن القرار الذي جاء في الوقت الذي وقع قادة دول مجموعة السبع بيانا يحض بكين على إنهاء «الإكراه الاقتصادي».

تمثل هذه الخطوة تحولا كبيرا في استجابة الصين للتدابير الأمريكية التي استهدفت قطاع التكنولوجيا في البلاد، وقد وصفها جاري نج، كبير الاقتصاديين في شركة ناتيكسيس المختصة بتجارة الرقائق العالمية، بأنها «حالة فارقة».

وشدد على أن هذا أول تحقيق صيني ضد شركة أجنبية منذ تشديد بكين في 2021 قواعد الأمن السيبراني. وقال جاري نج: «لن أفاجأ إذا استخدمت الهيئات الناظمة هذه المراجعات أداة للانتقام في المستقبل» عند مواجهة قضايا جيوسياسية أخرى.

من جهتها، أوضحت إميلي واينستين، الباحثة في جامعة جورج تاون والمختصة في المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، أن تعريف ما يندرج تحت «البنية التحتية للمعلومات الحساسة» كان واسعا للغاية، بدءا من خدمات حكومية عبر الإنترنت ومسائل دفاعية وصولا إلى الرعاية الصحية والإرشاد المائي.

وتصدر إعلانات متزايدة في أوروبا عن استثمارات عامة خاصة ما بين مليار يورو لإقامة مصنع وخمسة

مليـارات لإقامـة مرفـق آخـر، ما يعزز تفاؤل الحكومـات على صعيد تطوير صناعات المسـتقبل، من غير أن يتضح إن كان هذا المجهود سـيكفي لمواجهة منافسـة شرسـة من الصين والولايات المتحدة.

في مجال الرقائق الإلكترونية، ستملك الولايات المتحدة بحلول عام 2026 قدرة استثمارية بمستوى 167 مليار دولار، بحسـب أرقام مكتب «إيفرسـتريم» الأمريكي. في المقابل، تبدو الاسـتثمارات بموجب «قانون الرقائـق» الأوروبـي البالغة 43 مليار يورو حتى 2030 هزيلة.

وما يزيد الوضع صعوبة على الأوروبيين أن دولا أخرى ترصد أموالا أيضا لاجتذاب الشركات متعددة الجنسيات، ومنها كندا التي تعتزم تخصيص نحو تسعة مليارات يورو من المساعدات لمجموعة «فولكسفاجن» الألمانية للسيارات من أجل إقامة مصنع للبطاريات الكهربائية.

إندونيسيا مستعدة لإمداد أمريكا ببطاريات السيارات الكهربائية

الاقتصادية

أعرب إيرلانجا هارتارتو وزير تنسيق الشؤون الاقتصادية الإندونيسي، عن استعداد بلاده لأن تصبح أحد موردي بطاريات السيارات الكهربائية، للولايات المتحدة.

وأشار الوزير، خلال اجتماع مع جينا رايموندو وزيرة التجارة الأمريكية، على هامش الاجتماع الوزاري للإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ للرخاء في «ديترويت» الأمريكية أن «إندونيسيا مستعدة للتعاون في تنمية المركبات الكهربائية، ولا سيما كمورد لبطاريات المركبات الكهربائية للولايات المتحدة، وفقا لـ»الألمانية».

وخلال الاجتماع الذي عقد أمس، قال هارتارتو إن بلاده، كدولة بها احتياطي ضخم من النيكل، يمكن أن تصبح شريكا استراتيجيا لأمريكيا في تطوير المركبات الكهربائية.

ومن جانبها أشادت وزيرة التجارة الأمريكية، بدعم إندونيسيا في «الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ» ، قائلة إن التعاون في تطوير بطاريات المركبات الكهربائية، يمكن أن يكون له تأثير كبير على البلدين، ولا سيما في فتح فرص عمل.

وأضافت أن «الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، يمكن أن يصبح نقطة دخول للاستثمار، من قبل الشركات الأمريكية، في إندونيسيا، ولا سيما في قطاعات المعادن المهمة وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الفائقة».

وعقد الاجتماع ، خلال سلسلة من الأحداث، التي حضرها هارتارتو، في الاجتماع الوزاري للإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، أمس وأمس الأول، في مدينة «ديترويت» الأمريكية.

يشار إلى أن شركة هيونداي الكورية لتصنيع السيارات أسست مشروعا مشتركا مع شركة إل جي إنرجي سوليوشنز، وهي شركة بطاريات كورية لبناء مصنع للبطاريات الكهربائية في الولايات المتحدة.

وستكون حصة كل شركة في المشروع المشترك 50 في المائة، الذي سيتضمن استثمارا يزيد عن 4.3 مليار دولار.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للمشروع المشترك الجديد 30 جيجاواط ساعة في السنة، وهي قادرة على دعم إنتاج 300 ألف وحدة من السيارات الكهربائية سنويا. ويبدأ البناء في النصف الثاني من 2023، ومن المخطط أن يبدأ المشروع المشترك إنتاج البطاريات في نهاية 2025 على أقرب تقدير.

هل يُنقذ الطلب على النفط في الصين الأسواق العالمية؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الطلب على النفط في الصين لن ينقذ أسواق النفط العالمية التي تعلّق عليها آمالًا.

وأوضح الحجي -خلال حلقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على موقع تويتر تحت عنوان «أسواق الطاقة خلال النصف الثاني من عام 2023»- أن هناك أزمة تتعلّق بنوعية البيانات، وهي مشكلة قديمة، ولكنها تزداد سوءًا بمرور الوقت.

وأضاف: «أحد أسباب زيادة سوء حالة البيانات في أسواق النفط أن أغلب النفط الروسي يُصدّر في الوقت الحالي بصورة غير علنية، ومن ثم لا أحد يعرف عنه أي شيء إلا بطرق خاصة، وطرق التتبع وغيرها، وحتى هذه الطرق تؤدي إلى مشكلات، لأن الشركات تضع أرقامًا متباينة، ولا أحد يعرف أين الحقيقة».

الطلب الصيني على النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك بيانات معلنة بشأن الطلب على النفط في الصين، وبيانات أخرى غير معلنة، فلا أحد في أسواق النفط يعرف حجم المخزون الإستراتيجي الصيني، وكل ما يُعرف في هذا الجانب هو وجود صور بالأقمار الصناعية التي يجري التقدير بناء عليها، ولكن لا توجد بيانات حقيقية.

وتابع: «إذا أخفت الصين مخزوناتها الإستراتيجية من النفط الخام تحت الأرض، فلن يعرف عنها أحد أي شيء، فكل ما سيكون معروفًا هو أن هناك سفنًا قد وصلت وجرى تفريغها، ولكن على الأكثر هناك معلومات قديمة بشأن أقصى كميات يمكنهم وضعها تحت الأرض».

وأضاف: «أقول هذا بسبب حالة الارتباك بشأن الطلب على النفط في الصين، فالحكومة الصينية لا تعلن حجم الطلب، ولا تنشر أي بيانات تتعلق به، وجميع البيانات المتعلقة بهذا الجانب، التي تنشرها وسائل الإعلام ومن بينها منصة (الطاقة)، كلها مستنتجة».

وعن طريقة الاستنتاج، قال الحجي إن المحللين يجرون حسابات للمُنتج في الصين، والمستورد هناك، وما صدرته المصافي النفطية، لأن كل ما يتعلق بالجمارك من حيث الاستيراد والتصدير يمكن تتبعه ومعرفة معلومات عنه، لذلك بعد هذه الحسابات يمكن استنتاج حجم الطلب الحقيقي على النفط هناك.

وأوضح أن هناك إشكالية، هي أنه في حالة استيراد الصين كميات كبيرة من النفط الروسي، فإن البعض في أسواق النفط سيتوقعون أن هناك نموًا اقتصاديًا قويًا، في حين أن الصين تعمل على تخزين النفط، ضمن مخزونها الإستراتيجي، ومن ثم فليس هناك نمو قوي في الاقتصاد.

ولفت إلى أن استيراد النفط الروسي سيستمر فقط لمدة قصيرة، فعندما يمتلئ المخزون الإستراتيجي الصيني، فإنهم سيتوقفون عن الشراء، ومن ثم تفشل التوقعات القائلة بأن هذه الخطوة مؤشر على وجود نمو اقتصادي قوي.

المخزون الإستراتيجي الصيني

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن كل المؤشرات تشير إلى أن الهند تسعى إلى ملء المخزون النفطي الإستراتيجي الخاص بها في مومباي، في حين تملأ الحكومة الصينية المخزون الإستراتيجي في بعض الأماكن.

وأشار الحجي إلى أن تزامن هاتين الخطوتين دفع البعض إلى تفسيره على أنه مؤشر على تحقيق نمو اقتصادي، لذلك دائمًا ما تكون هناك علامة استفهام تتعلق بنمو الطلب على النفط في الصين.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم الطلب على النفط في الصين في المدة بين 2012 و2023:

وأجاب الحجي عن التساؤل: هل تنقذ الصين أسواق النفط؟ بالنفي، قائلًا إنه في حالة وجود نمو اقتصادي في الصين، وزاد الطلب على النفط، فإن بكين ستسحب من المخزون النفطي الإستراتيجي لديها، مثلما فعلت في السابق، وستمنع الأسعار من الارتفاع.

وأضاف: «بناء على ما نعرفه خلال السنوات الماضية، فإن الصين لا تريد أن تكون أسعار النفط الخام أعلى من 70 إلى 75 دولارًا للبرميل، ومن ثم فإنها ستتدخل بقوة بالسحب من المخزون الإستراتيجي لمنع الأسعار من الارتفاع فوق هذا المستوى».

الصين وأسعار النفط

لفت مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إلى تدخل الصين القوي في عام 2021، على الرغم من وجود طلب كبير في أسواق النفط العالمية، وأدى ذلك إلى منع أسعار النفط من الوصول إلى حاجز الـ100 دولار للبرميل، وذلك بعد سحب بكين كميات كبيرة من مخزون النفط الإستراتيجي لديها.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم استهلاك النفط الخام في الصين،

خلا

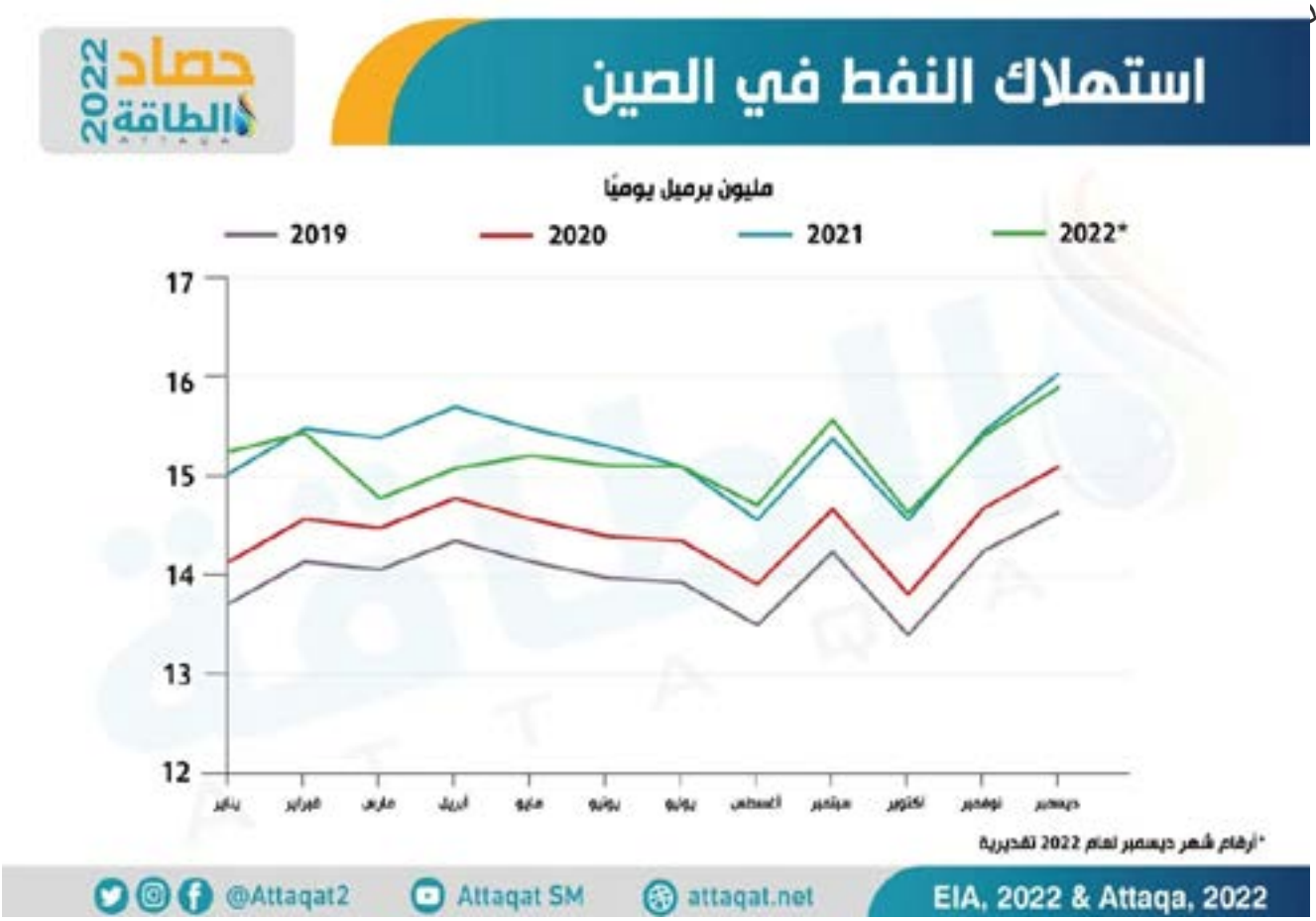

وفي عام 2022 -وفق الحجي- سحبت حكومة الرئيس الأميركي جو بايدن 180 مليون برميل من المخزون النفطي الإستراتيجي، بالإضافة إلى سحوبات أخرى، ليبلغ إجمالي الكميات المسحوبة نحو 211 مليون برميل، ثم يسحبون الآن نحو 16 مليون برميل، وهناك 10 إلى 12 مليون برميل ستُسحب خلال الأسابيع المقبلة.

وأوضح أن الصين تستفيد -حاليًا- من وضع روسيا لشراء النفط الخام منها لملء مخزونها الإستراتيجي، ولكن إذا انتهت الحرب الروسية الأوكرانية واستقرت الأوضاع في أسواق النفط، فإن دول أوبك لن تبيع النفط لبكين لتملأ مخزوناتها الإستراتيجية، لأنهم يعرفون الآن أن سياستها هي اللعب بالأسعار.

أمين عام أوبك: نأمل في تهدئة سوق النفط.. والدور الإيراني مهم

الطاقة

قال أمين عام أوبك هيثم الغيص، إن تعاون إيران كان مفيدًا وفعّالًا مع منظمة الدول المصدرة للنفط، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين فيها.

وأضاف الغيص، خلال لقائه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، اليوم السبت 27 مايو/أيار (2023) في العاصمة طهران، أن إيران لطالما عملت على المستوى الوزاري والفني، بهدف تعزيز تماسك ووحدة منظمة «أوبك»، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا».

وأوضح أمين عام أوبك أنه يأمل في تهدئة السوق النفطية، من خلال وحدة الرأي بين أعضاء المنظمة، والاستفادة من دعم إيران وتعاونها البنّاء في هذا المجال، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

خلق الانقسامات

قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، خلال لقائه أمين عام أوبك هيثم الغيص، إن بعض الدول الغربية تسعى لخلق انقسامات وخلافات بين الدول الأعضاء في المنظمة؛ وذلك لخدمة مصالحها، وهو ما يجب على الدول الأعضاء منع تحقيقه، من خلال تماسكها ووحدتها.

ولفت رئيسي إلى أن التفاعل البنّاء بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، يُعَد العامل المهم في نجاحها، موضحًا أن بلاده تتعاون بشكل بنّاء مع أوبك، وتسعى بشكل دائم إلى مواصلة تعزيز وتحسين مستوى هذا التعاون.

وأوضح، خلال لقائه أمين عام أوبك، أن تشكيل المنظمة جاء لدعم حقوق منتجي النفط ومنع التمييز بينهم، معربًا عن أمله في أن تتمكن المنظمة، في مدة نشاطها الجديد تحت رئاسة هيثم الغيص، من السيطرة على «الاحتدامات» وتهدئة السوق النفطية.

وأضاف: «بعض الدول الغربية تسعى لخلق الانقسامات والخلافات بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك، وذلك بهدف خدمة مصالحها، وفي المقابل يجب على أعضاء المنظمة منعها من تحقيق هذه الأهداف، من خلال التماسك والوحدة بينهم».

زيارة الغيص

وصل أمين عام أوبك هيثم الغيص، إلى طهران، مساء أمس الجمعة 26 مايو/أيار 2026، في زيارة تستغرق يومين، وذلك لإجراء محادثات مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، بحسب ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

كما تشمل زيارة الغيص إلى طهران محادثات مع وزير النفط الإيراني جواد أوجي؛ لبحث مستجدات أسواق النفط، وأوضاع الأسواق العالمية، بالإضافة إلى مستقبل الصناعة، وبعض الأمور الفنية الأخرى، وفق ما نشرته وكالة تسنيم الإيرانية.

محاربة تغير المناخ.. الطاقة المتجددة وحدها لا تكفي!

يسرا فرج

العين الإخبارية

سلط التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الضوء على تسارع الاحترار العالمي وبلوغ الانبعاثات لمستويات قياسية.

وفي حين أن العديد من الدول قد حققت تخفيضات مستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) لأكثر من عقد من الزمان، إلا أن التأثير العام قد طغى عليه ارتفاع مستويات النشاط العالمي في الصناعة، وإمدادات الطاقة، والنقل، والزراعة، والمباني.

كما قد تكون الطاقة المتجددة وحدها غير كافية لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية، لذا يجب أن تشمل تخفيضات الانبعاثات جميع القطاعات.

جهود محاربة المناخ ضرورة لا بد منها

من جانبه، طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عند إطلاق تقرير AR6 التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بضرورة التحرك بسرعة فائقة وتكثيف الجهود، فالتغير المناخي أصبح قنبلة موقوتة.

وقد أوضح التقرير التجميعي أن درجات حرارة سطح الأرض ترتفع بشكل أسرع من أي فترة أخرى منذ 2000 عام، كما أن تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي أعلى مما كانت عليه منذ مليوني عام، وأكثر من 3.3 مليار شخص «معرضون بشدة» لتغير المناخ.

لذلك.. دول العالم مطالبة اليوم بتخفيضات عميقة في انبعاثات غازات الدفيئة لتحقيق هدف الحد من درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، أو حتى 2 درجة مئوية، فوق مستويات ما قبل الصناعة، ومع

ذلك فهي تستمر في الارتفاع، حيث توجد 18دولة -بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا وفنلندا وإيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا- حافظت على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) لأكثر من عقد من الزمان. ولكن تم تعويض ذلك أكثر من خلال ارتفاع مستويات النشاط العالمي في الصناعة وإمدادات الطاقة والنقل والزراعة والمباني.

الجهود السريعة هي الأمل لتحقيق صافي الصفر

بدوره، قال فرانسيس إكس جونسون، زميل باحث أول في معهد ستوكهولم للبيئة (SEI)، عمل على التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ كعضو في فريق الكتابة: إن النمو السكاني وعوامل أخرى مثل عواقب تناول اللحوم على نطاق واسع تعني أن الطاقة المتجددة وحدها لن تكون كافية أبدا»، وأضاف «إنه شرط ضروري أن يتم توسيع نطاق الطاقة المتجددة بشكل كبير، لكنها ليست كافية إذا كنا سنحقق هدف 1.5 درجة مئوية، حيث يلزم خفض الانبعاثات في جميع القطاعات».

ويقول «قبل عشرين أو ثلاثين عاما، كان لا يزال هناك حاجز التكلفة الاقتصادية أمام الطاقة المتجددة، ولكن هذا قد انتهى الآن، لا تزال هناك تكاليف أخرى، مثل التمويل والقدرة المؤسسية والقدرة على استيعاب الطاقة المتجددة المتقطعة في الشبكة وقضايا التخزين، يسهل حلها في الدول الغنية، يتم الاهتمام بالتكلفة الاقتصادية -على الأقل للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولكن هناك تكاليف أخرى متضمنة في الارتقاء إلى العالم بأسره».

الدور المحوري للوقود المستدام

بالإضافة إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يرى جونسون أن الوقود الحيوي المستدام يلعب دورًا «مهمًا للغاية» في الحد من الانبعاثات في الطيران والشحن والنقل البري الثقيل، لكنه يحذر من ضرورة معالجة ارتفاع الطلب في الدول الغنية أيضا»، حيث إنه يحث الحكومات وصانعي السياسات على زيادة الاستثمار في النقل العام، وتشجيع المشي وركوب الدراجات، والتحرك لتكثيف المدن حتى تصبح أكثر كفاءة من حيث استخدام الكربون.

ويعتبر يوهانس ليكن، رئيس الشؤون العامة (أوروبا) في Neste، وهي شركة عالمية رائدة في مجال

الديـزل المتجـدد ووقود الطيران المسـتدام، الوقود السـائل المتجدد جزءا مـن الحل، حيث يقول: «نحن في Neste نرحب بالسـعي نحو الكهربة». لكن الشـاحنات والمركبات الأخرى سـتكون على الطريق مسـتخدمة الوقود السـائل لفترة طويلة قادمة».

وقال إن مسـودة تشـريعات مثل «RefuelEU» في أوروبا -بصيغتها الحالية، سـتفرض مسـتويات دنيا من وقود الطيران المستدام، من ٪2 في عام 2025 إلى ٪5 في عام 2030 و٪63 في عام 2050، ستكون بمثابة دفعة كبيرة.

الانتقال إلى إزالة الكربون ضرورة ملحة

كما أشار التقرير إلى أهمية إزالة الكربون لتقليل الاحتباس الحراري. ويوضح جونسون: «لا يمكننا التركيز فقط على الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، ستكون إزالة الكربون ضرورية أكثر فأكثر».

ويضيف: «يُظهر التقرير أنه سيكون من الصعب البقاء دون 1.5 درجة مئوية؛ حيث تبدو إزالة الكربون أكثر جـدوى وللقيـام بذلـك يجـب أن تكـون عمليات خفض ثاني أكسـيد الكربون أسـرع وأعمق وعبـر المزيد من القطاعات».

ويختتم بالتأكيد على أهمية كل خفض للانبعاثات يمكن القيام به. ويتابع «يصبح تأثير تغير المناخ أكثر خطورة مع كل جزء من ارتفاع الحرارة الإضافي -وليس فقط أكثر خطورة، ولكن لا يمكن التنبؤ به بشكل أكبـر. كل جزء من درجات الحرارة مهم».

شكراً